ومعمول نونه محذوف أي على تلك الوجوه مطلقا قوله وإنما لا تشعر
صورة الخ ٥ فيه أن المحذوف إنما هو في أواخر مثله إذا أن حكاية الحال
المستقبل لم تثبت في الاسم كما ثبتت حكاية الحال الماضية يمكن
أن يقال أجعل أمر المستقبل بمنزلة الواقع الماضي لتحققه وصح استعمال
الماضي عوضا عن لفظ المضارع إلى الوقت المضارع لأنه كلام وخلوه عن أفعال
جميعه تنزيل المضارع منزلة الماضي وقول المصنف ولا يشعر عطف
على التنزيل بمعنى المعنى الثاني وعلى هذا التقرير فيه أيضا حكاية الحال
المقدرة قوله فيه نظر لأن الآية الموجبة ليست شائعة بل عند الدلالة
على الكثرة ولا يكون وصفها مخصصا وإنما الشيوع بل عند احتمال
الإيراد وفي الفعل أيضا يتحقق قوله بل الجملة الخبرية إنما قيد بذلك
لأن سيبويه قرر في مثل قولهم بكى من الاستعبار فيه الذكر مبتدأ
خلافا لبعض النحاة والحق قول سيبويه لأن الخبر وإن كان معلوما
في الجملة لكن المبتدأ المعنى الجزئي لأنه في معنى أن زيدا وعمرا خارجان إلى
غير ذلك من الخصوصيات المعينة غاية التعيين قوله حال كونها
إما الخلو أي أخص من الكلام بالمثال وإما خبر لما نقله المطول عن النحاة
أنه إذا قصد بها الإفادة بعد الخبر على الكلام المخرج بأن
جميع الأفعال فيها أيضا قوله وكلام وجملة الخ ٥ وذهب بعض
النحاة إلى التفريق بين المصدر وكونه معلوما وينبغي أن يعلم أنه يعلم
[illegible] فوجه التوفيق لا يتم في الصحيح لكلامه بالإيضاح

قوله أن تعبير المعنى إذ لا وجه لأن يقال لأن فيه الإيماء على قبيل
لم يحسن الإيماء قوله وخرج عنه الخ ٥ لأن الخبر الغير طارئ
مسند إلى المبتدأ إما لأن الخبر للاستمرار والحكم بأن يكون مسندا إليه
بعد أن عن المبتدأ قوله ورد بأن معنى التخصيص الخ ٥ فيه أن هذا
وإن لا يظهر على مذهب النحويين أعني الفعل بل الشارح وإلا الخبر
الجملة بل قوله لأنها قول لا يتابع شيء الخبر وجميع الأمر وفعل
الأعلام قوله جوز الحصر لما توهمه بعض ٥ لا يخفى أن قوله إنما
لفظ إنما وللحصر أو لأن يدل على الحصر أيضا صحيح لأن الكلام في
أن في المسند على المسند إليه يستدعي تقديم المسند ومعنى
المقام يدل لأنه من المبتدأ قوله لئلا يعد ٥ أي ولئلا يتوهم ثبوت
الرب بتقديم وقلت تقديمه لا يلزم أن يكون للاختصاص بل لأنه أعلق
بالقلب بحيث يتبادر المقصود أعني وجود الرب في أن محل الرب يقتضيا
وينبغي أن يعلم أن الحصر باعتبار أنه غير مقصود في المقام لا بل
باعتبار أن إثبات الرب في صدر الكتاب بالكل وذهن لأن غير القرآن
يتضمن عجز فيكون محل الرب قوله أو كان الفعل ٥ قد عرفت الخلاف في المطول
من منع هذا التوجيه لأنه يؤيد قول المصنف الفعل مع الفاعل
المعمول لا يتضمن يليه عليه بل إلى الفعل وبه إلى المفعول وإن على
بل المناسب للكشف فإن يكون تضمين الفعل مع معه لما لأنه يؤيد
التوجيه الأول لكن الفعل في متعلقات الفعل وإنما الخلاف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)